ألسنا مدارس نحوية ؟

للدكتور ابراهيم السامرائي
(عضو مؤتمر اللغة)

حلا للدارسين في عصرنا كلمة « المدرسة » فذهبوا بها مذهباً قد لا يرضي العلم . ان هذه « الكلمة » العربية قد عرفناها كلمة تاريخية استعملها المسلمون في عصور حضارتهم فكان من ذلك المدرسة النظامية في بغداد ، فالمدارس النظامية في أمصار أخرى ، والمدرسة المستنصرية ومدارس بلاد الشام ومدارس مصر والمدارس الأخرى في سائر البلاد الاسلامية . وهذه المدارس مدارس حقيقية ينتسب اليها طلاب العلم فيدرسون العلوم المختلفة .

ثم جاء العصر الحديث فصار العرب يتطلعون الى ما عند الغربيين من علوم ومعارف ، وقد وجدوا أن الغربيين تجاوزوا في استعمال « المدرسة » المألوف المعروف فكانت لديهم مثلاً المدرسة الكلاسيكية في الأدب والفن والمدرسة الرومانتيكية ، والمدرسة الرمزية والمدرسة الطبيعية وغير هذا .

وتعني هذه المدارس الغربية ما نعنيه نحن في كلمة « مذاهب » كمذاهب الفقه الاسلامي المعروفة نحو مذهب الإمام أبي حنيفة ومذهب الامام الشافعي وسائر مذاهب أهل السنة ومذاهب الشيعة كالمذهب الجعفري . ولكل مذهب من هذه المذاهب طريقة خاصة تقوم على نظر خاص ودلائل خاصة .

ومثل هذا مدارس الغربيين في الأدب والفن التي أشرنا اليها . هي مذاهب خاصة لها قواعدها وأصولها وأسسها الخاصة التي تختلف كل الاختلاف في أي منها عن الأخرى . وقد استعاروا لهذه المذاهب كلمة « School » الانكليزية أو « Ecole » الفرنسية أو نظائرها في سائر اللغات الغربية . والأخذ عن الغربيين في عصرنا طريف ممتع ، وقد نندفع في هذا الأخذ بحق وبغير حق حرصاً على الاستجابة الى العصر بحجة « المعاصرة » واحترازاً من أن يوصم الدارس بالجمود والرجعية ونحو ذلك . وهذا النوع من « التلقي » قد يحمل الضيم على العلم .

أقول : نظر أصحابنا الى الموروث من علم النحو واختلاف الأوائل في شيء يسير منه ليس الفروع ولا يقرب من الأصول ، فأخذوا بالسعي نحو « المعاصرة » فأخذوا لفظ « المدارس » لتؤدي ماشاع لدى الأوائل من استعمال « مذاهب » أو « طرائق » . وكان من ذلك : مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد ، وتوسع آخرون فكان لهم مدرسة في كل بلد من بلدان العالم الاسلامي ومن ذلك مدرسة الشاميين في النحو، ومدرسة المصريين ، ومدارس افريقية في تونس والمغرب ومدرسة الاندلسيين . ولا أستبعد أن يبلغ الحمق بأحد من قبيل هؤلاء الدارسين فيزعم أن للموصليين « مدرسة » في النحو وأن للبلاد التي أظلها الاسلام بظله « مدارس » في هذا العلم .

ولنعد الى المشهور قديماً من المذاهب النحوية لنقول إننا كنا نجد في كتب طبقات النحويين ، وفي كتب النحو ومصادره أن هذا الرأي قال به البصريون ، وأنكره الكوفيون ، وقد نجد أن فلاناً من النحاة على « مذهب » البصريين ، وأن فلاناً على مذهب أهل الكوفة . وقد نجد أحياناً أن « البغداديين » ذهبوا مذهباً خاصاً . ولا نعرف على وجه من العلم الثابت من هؤلاء البغداديون ، فقد تجد فيهم ثعلب وابن قتيبة وابن السكيت وغير هؤلاء . والتحقيق في هذا أن عبارة « البغداديين » تعني « الكوفيين » وذلك لأنهم عُرفوا في بغداد وشاع علمهم في بغداد .

وكنا قد عرفنا أن البصريين قد اعتمدوا في تأسيس نحوهم على الثابت من كلام العرب وشعرهم في الجاهلية والاسلام الى عصر معين لا يتجاوزونه الى غيره ، وهذا كله معروف في المصادر التي عرضت للرواية ، واعتمدوا على القرآن في قراءاته العالية كما اعتمدوا على الثابت المؤيد سماعاً أكيداً من أمر اللهجات واللغات الخاصة ، واتخذوا القياس طريقاً يتبعونه اتباعاً يغلب على السماع .

وبهذا كان النحو فكان لنا منه مصادر استوفت أبواباً وافية في المادة

النحوية والصرفية قائمة على هذه الأصول متوسعة في الفروع والأساليب .

وقد أثر أن للكوفيين أصولاً ومصادر هي :

١ ــ النحو البصري :

لقد عرفنا أن الفراء أفاد : أن أبا جعفر الرواسي (من أوائل الكوفيين) كان يلتقي أبا عمرو بن العلاء و يسأله . (١) وأن الكسائي قد لقي في البصرة يونس بن حبيب وجرت بينهما مسائل أقرّ له يونس فيها وسلّم له في موضعه . (٢) وأنه درس كتاب سيبويه على الأخفش (٣) . وأن الفرّاء قد وقف على كتاب سيبويه أيضاً وعرفه ، ومات وتحت رأسه « الكتاب » (٤)

٢ ــ لغات الأعراب :

وهذا يعني أن الكوفيين توسعوا في الأخذ عن الأعراب والقبائل التي لم يأخذ عنها البصريون وهم في جوار الكوفة من تميم وأعراب المعلثة في سواد بغداد .

و يقول أبو الطيب اللغوي إن الفراء أخذ عن أعراب وثق بهم مثل أبي الجراح وأبي ثروان وغيرهما (٥) .

٣ ــ الشعر القديم :

٤ ــ القراءات :

أقول : وهذه المصادر التي تنسب الى الكوفيين هي نفسها مصادر البصريين مع شيء يسير من الاختلاف كأن يتوسع الكوفيون في الأخذ عن الأعراب ، وأن يغلّبوا المسموع على المقيس خلافاً للبصريين ، أو أنهم

---

(١) إنباه الرواة ٩٩/٤

(٢) نزهة الألباء ص ٥٩

(٣) مراتب النحويين ص ١٢٠ وطبقات الزبيدي ص ٧٣

(٤) مراتب النحويين ص ١٣٩ ، معاني القرآن ٣٧/٢

(٥) مراتب النحويين ص ١٣٩

توسعوا في الاعتماد على القراءات وما يعرض لها من مسائل لا ترد كثيراً في المسموع المشهور.

وقد قيل في اختلاف الكوفيين عن البصريين في الدرس النحوي أن الكوفيين ابتعدوا عن التعليل الذي يضرب الى أصول في المنطق والفكر الفلسفي في تفسير الظواهر النحوية واللغوية. وكأن هذه المقولة تثبت أن البصريين يذهبون في تعليلهم وتأويلهم مذهباً قائماً على أصول في المنطق ...

أقول: وهذه المقولة لا تستند الى حقيقة واقعة والدليل على فسادها أنك تجد في «كتاب الانصاف» لأبي البركات الأنباري من تعليل الكوفيين وتأويلهم ضروباً لا تتصل بالعلم اللغوي على نحو ما تجد من ذلك في تعليلات البصريين. وأنت واجد هذا في أغلب «المسائل الخلافية» التي جمعها الأنباري في هذا الكتاب.

وهذه المقولة قد أشاعها وأفصح عنها وجلاّها المعنيون بـ «مدرسة الكوفة» في عصرنا. ومن الخطأ في أسلوب هؤلاء الدارسين في عصرنا أنهم ذهبوا الى أن نحو الكوفيين أصح نظراً وأسد فهماً من نحو البصريين، وربما ذهبوا الى أبعد من هذا فزعموا أنه النحو المثالي الذي ينبغي أن يكون هو المادة التي تدرس في عصرنا وبذلك يجب أن نضرب صفحاً عن المألوف المتعارف عليه.

أقول: وفي هذا خطأ علمي وخطأ تاريخي، فالأول أننا نسأل هؤلاء:

وهل في طوقنا أن نجد نحواً للكوفيين كاملاً شاملاً يستوفي مواد هذه العربية؟ الذي أعرفه أننا لا نملك من مصادر النحو الكوفي إلا كتاباً واحداً هو معاني القرآن للفراء، وكتاب «معاني القرآن» للفراء يفصح عن موضوعه ومادته اسمه فهو «معان» للقرآن وشرح لما ورد في لغة القرآن من دلالات خاصة على نحو ما عرفنا من «معاني القرآن» للزجاج وما عرفناه من «معاني القرآن» للأخفش وغيرهما من كتب «معاني القرآن».

وهذه الكتب لا تختلف كثيراً عن كتب أخرى هي « مجاز القرآن » لأبي عبيدة ، و « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة وغيرهما .

اللهم إلاّ ما جاء في « معاني القرآن » من آراء نحوية بعضها يؤيد ما ذهب اليه البصريون و بعضها يختلف لاختلاف النظر والتوجيه .

ولا نملك من مصادر « النحو الكوفي » مصدراً وافياً على غرار « الكتاب » لسيبويه و « المقتضب » و « الأصول » لابن السراج ، ذلك أن هذه المصادر تشتمل على أبواب كثيرة في النحو والصرف وهي كتب مطولة تشتمل على الأصول والفروع ، وليس شيء من هذا يشتمل على نحو « الكوفيين » .

واذا كان للبصريين كتب مطولة تشتمل على النحو كما أشرنا ، وهي كثيرة ، فاننا نجد نحاة كثيرين قد صنفهم أهل العلم في طبقات خاصة .

وهذا يدفعنا الى أن نقف على النحاة الذين عُدّوا نحاة كوفيين ولنجتزىء من هؤلاء بالمشاهير وهم :

أبو جعفر الرواسي (١) ، ومُعاذ الهرّاء (٢) ، والكسائي (٣) ، وعلي بن المبارك الأحمر (٤) ، والفرّاء (٥) ، وهشام بن معاوية الضرير (٦) ، وسلمة بن عاصم (٧) ، والطوّال (٨) ، وابن سعدان (٩) ، ومحمد بن قادم (١٠) ، وأحمد بن يحيى

---

(١) طبقات الزبيدي ص ١٢٥ ، معجم الأدباء ١٢١/١٨ ، نزهة الألباء ٦٥ ، بغية الوعاة ٦١/٢

(٢) طبقات الزبيدي ص ١٢٥ ، بغية الوعاة ٢٩٠/٢ ـ ٢٩٣

(٣) طبقات الزبيدي ص ١٢٧ ، مراتب النحويين ص ١٢٠ ، معجم الأدباء ١٧/١٢ ، نزهة الألباء ص ٧٠ ، بغية الوعاة ١٦٢/٢ ، إنباه الرواة ٢٥٦/٢ .

(٤) طبقات الزبيدي ص ١٣٤ ، بغية الوعاة ٣٢٨/٢

(٥) طبقات الزبيدي ص ١٣٢ ، أخبار النحويين البصريين ص ٥١ ، مراتب النحويين ص ١١٦ ، نزهة الألباء ص ٩٨

(٦) بغية الوعاة ٣٢٨/٢

(٧) طبقات الزبيدي ص ١٣٧ ، إنباه الرواة ٥٦/٢ ، بغية الوعاة ٥٩٦/١

(٨) إنباه الرواة ٩٢/٢ ، بغية الوعاة ٥٠/١

(٩) طبقات الزبيدي ص ١٣٩ ، بغية الوعاة ١١١/١

(١٠) طبقات الزبيدي ص ١٣٨ ، إنباه الرواة ١٥٦/٣ ، بغية الوعاة ٢٤٠/١

(١) ، وأبو عمر الزاهد (٢) ، وابن الحائك (٣) ، وأبو موسى الحامض (٤) ، وابن كيسان (٥) ، وأبو بكر بن الانباري (٦) ، وابن السكّيت (٧) ، وغيرهم .

ولو عرضنا لهؤلاء الأعلام في هذه المصادر التي اشتملت على تراجمهم لوجدتهم عامة لغويين ليسوا نحويين وذلك بدلالة ما عُرِف عنهم وما صنّفوه من كتب تنصرف جلّها الى مواد لغوية .

فلم يؤثر عن الرواسي شيء في النحو وكذلك معاذ الهراء ، واذا كان من شيء في النحو للكسائي فضئيل موجز لم يصل إلينا ، وكل ما عرف به أبو حمزة الكسائي أنه واحد من أصحاب القراءات ، ولم يؤثر عن أحمد بن يحيى ثعلب ، وهو من أشهر الكوفيين ، كتاب في النحو ، وان كان له شيء من ذلك فقد غاب عنا ولم يصل ، والذي نعرفه من « مجالس ثعلب »(٨) أنه ألصق باللغة والدلالة والأدب ، والقليل القليل منه شذرات في النحو. ومثل ذلك يقال في « الفصيح » (٩) فكله مواد لغوية تتصل بالفصيح وما جانب الفصاحة . وثعلب من المعنيين بالشعر وكتابه « الوحشيات » (١٠) يصدّق هذا .

ومن اليُسر أن نحسل أبا موسى الحامض على اللغويين لقوله في « المذكر والمؤنث » (١١) وتصانيف أخرى ، لا تبتعد عن هذا الباب .

---

(١) طبقات الزبيدي ص ١٤١ ، إنباه الرواة ١/١٣٨ ، نزهة الالباء ص ٢٩٣ ، بغية الوعاة ١/٣٩٦

(٢) إنباه الرواة ٢/١٣١ ، معجم الأدباء ١٨/٢٢٦ ، بغية الوعاة ١/١٦٤

(٣) طبقات الزبيدي ص ١٩١ ، بغية الوعاة ١/٤٠٨

(٤) طبقات الزبيدي ص ١٥٢ ، إنباه الرواة ٣/٢١ و ١٤١/٣ ، بغية الوعاة ١/٦٠١

(٥) طبقات الزبيدي ص ١٩٣ ، بغية الوعاة ١/١٨

(٦) طبقات الزبيدي ص ١٥٣ ، إنباه الرواة ٢/٢٠١ ، المزهر ٢/٤٦٦ ، بغية الوعاة ١/٢١٢

(٧) طبقات الزبيدي ص ٢٠٢ ، بغية الوعاة ٢/٣٤٩

(٨) تحقيق عبد السلام محمد هارون .

(٩) طبع غير مرة .

(١٠) طبع غير مرة .

(١١) المذكر والمؤنث للحامض نشره رمضان عبد التواب .

وأما أبو عمر فهو صاحب لغة وترجمته تشهد بذلك وليس فيها شيء من النحو. وقد نقول هذا في ابن كيسان الذي قالوا عنه : إنه كان يمالئ بين المذهبين ، وتصانيفه التي وصلت الينا كلها لغة وفيها شيء معلوم من « تلقيب القوافي » (١) .

وأبو بكر بن الانباري صاحب « الأضداد » (٢) ، وصاحب « القصائد السبع الطوال » (٣) و « المذكر والمؤنث » (٤) لا يمكن أن يدخل على النحويين .

واذا جئنا الى ابن السكيت فكتاباه في « الألفاظ » (٥) و « إصلاح » (٦) المنطق يضربان في صميم اللغة .

أما سائر هذه الجماعة التي أثبتناها فهم أصحاب لغة كما تشهد المصنفات التي جاءت في أخبارهم .

وهذا كله يضعف قول من يقول بـ « المدرسة الكوفية » أي أن هذا المأثور من علم الكوفيين قليل لا يعدو أن يكون في بعض الأحيان آراء هنا وهناك .

وقد نقول إن شيئاً من هذه الآراء ، وهي أوضح ما يكون من علم الكوفيين في النحو، هو في « معاني القرآن » للفراء ، وهذا ، على جسامته بالقياس الى سائر ما أثر عن الكوفيين في النحو، قليل اذا ما قوبل بعلم البصريين الذي اشتملت عليه المطولات ، اين هذا من « كتاب » سيبويه الذي ضم علم الخليل في النحو وعلم سيبويه ، وأين هذا من « المقتضب » و « الأصول » ؟

---

(١) تلقيب القوافي نشرته مع رسائل أخرى في « كتاب » واحد .

(٢) الأضداد نشر في « ثلاثة كتب في الاضداد » في بيروت (الكاثوليكية)

(٣) القصائد السبع الطوال نشره عبد السلام هارون .

(٤) المذكر والمؤنث لابن الانباري (طبع وزارة الاوقاف ببغداد) .

(٥) الالفاظ طبع في بيروت (الكاثوليكية)

(٦) اصلاح المنطق (طبع دار المعارف بمصر) .

ولعل من اليسير أن نخلص الى رأي ألصق بالعلم التاريخي من الأقوال القائمة على التقليد تارة وعلى الحماسة التي لا تخدم العلم تارة ، أخرى فنقول :

ان الكوفيين آراء في النحو ونظراً يختلف عن آراء غيرهم نلمسه عند الكسائي والفراء وثعلب ، ومجموع هذه الآراء قد اتسع فيها القدماء فأسموها مذهب الكوفيين ، وتجاوز المحدثون هذا الحد فأسموها مدرسة ، وهي لا تعدو أن تكون نظاماً آخر لا ينقض الأصول بل يعلق بالفروع . وما قيل في مصادر الكوفيين وأساليبهم في النظر لا يبتعد كثيراً عما سلكه البصريون ، وليس الاتساع في السماع عند هؤلاء ، والتشدد في القياس لدى الآخرين يدفعنا الى القول إن علم هؤلاء جديد يؤلف « مدرسة » يختلف عن علم الآخرين و« مدرستهم » .

ولو وقفنا على « مسائل الخلاف » التي جمعها أبو البركات الانباري في « الانصاف » لوجدنا أن الاختلاف في الفروع قبل كل شيء ثم الاختلاف في التأويل والتعليل .

واذا كان لنا ، نحن المعاصرين ، أن نقف على علم الفريقين ناقدين فلنا أن نعيّن حقاً نجده عند اولئك ، وننكر باطلاً نجده عند الفريقين ، وليس لنا في هذا العصر أن نتعصب في هذا البحث العلمي التاريخي لأيٍّ من الفريقين (١) .

ومن العلم أن نقول : إن الدرس النحوي قد هدانا الى أن للكوفيين مصطلحاتهم الخاصة وهذه المصطلحات نجدها في كتبهم نحو « معاني

---

(١) درج الدارسون في عصرنا على ضرب من البحث العلمي فاندفعوا اليه بحماسة عارمة قد يكون مصدرها التعلق بما هو قديم ، وقد يكون من باب الإتيان بالجديد ، وبريق الجديد قد يبهر النفوس و يُعشي العيون . لقد أخذوا أنفسهم بهذا فألفوا في « مدرسة البصرة » وألفوا في « مدرسة الكوفة » واندفعوا بحماسة شديدة الى استجلاء مسائل كل من هذه وتلك ، فان لم يجدوا في بعض الأحيان أعانهم ضرب من الخيال تولده الحماسة العارمة الى الوقوف على فضائل « متخيلة » . ولو انفكوا من هذا الاسلوب الدخيل لوجدوا أن القدماء قد قالوا كثيرة لا ينفي أن يكون لهم نظر غير سديد جاء به اجتهاد قاصر .

القرآن » للفراء وسائر كتب النحو الأخرى فقد أشار المتقدمون الى المصطلح المعروف لدى البصريين والى نظيره في المصطلح الكوفي .

غير أننا نجد الكوفيين يفتقرون الى الإحكام في مصطلحهم وآية ذلك أن المصطلح الواحد عندهم قد يدل على موضوعات عدّة ، ولنضرب مثلاً على هذا فنقول :

ان « التفسير » مصطلح كوفي أطلقه الكوفيون على ما يسمى « تمييزاً » عند البصريين (١) . ولا نعدم أن نجد كلمة « التفسير » لدى سيبويه والمبرد وابن السراج و يريدون به « التمييز » (٢) .

وهذا « التفسير » أطلقوه على المفعول له والمفعول معه والبدل وغيره .

وهذا يعني أن الفراء و يتبعه الكوفيون لم يستقروا على مصطلح يصرف الى عنصر واحد لا يتجاوزونه الى غيره وسنرى ذلك في استقرائنا السريع للمصطلح الكوفي .

١ ــ الكناية والمكني :

وهما من مصطلح الكوفيين و يقابلان الضمير والمضمر عند البصريين . والمصطلح عند البصريين مستغن عن الاستدلال عليه فهو ثابت في جميع الكتب النحوية ، وما زال مثبتاً في الكتب الحديثة .

أما « الكناية والمكني » فقد وجدناها من مصطلح الفراء فقد جاء في « معاني القرآن » في كلامه على قوله تعالى : « ها أنتم أولاء » (١١٦ سورة آل عمران) قوله :

العرب اذا جاءت الى اسم مكني قد وصف بـ « هذا وهذان وهؤلاء » « فرّقوا بين « ها » و « ذا » ، وجعلوا المكني بينهما وذلك في جهة القريب لا في

---

(١) أنظر « البحر المحيط » ٥٢٠/٢ جاء فيه أن الفراء أول من سمى من الكوفيين التمييز « تفسيراً » ثم تابعه الكوفيون .

(٢) أنظر : الكتاب ١٥٦/٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، المقتضب ٣٤/٣ ، الأصول ٢٧١/١ ، ٤٦٤ ، ٢١٠/٢ ، ١١٦

غيرها ، فيقولون : أين أنت ، فيقول القائل : هانذا ، ولا يكادون يقولون : هذا أنا (١) .

وقال أيضاً في الكلام على قوله تعالى : « فآمنوا خيراً لكم » (١٧٠ سورة النساء) :

« خيراً » منصوب بانفصاله بالأمر لأنه من صفة الأمر ، وقد يستدل على ذلك ، ألم تر الكناية عن الأمر تصاح قبل الخبر فتقول للرجل : « اتقِ الله فهو خير لك » (٢) .

وجاء في « مجالس ثعلب » قوله : قال الفرّاء : الأعداد لا يكنى عنها ثانية ولا أقول : عندي الخمسة الدراهم والستّها ، وأقول : عندي الحسنُ الوجه الجميلُه ، فأكني عنه ، فكل ما كنيت عنه كان مفعولاً ، وكلّ ما لم أكن عنه لم يكن مفعولاً . وقال أصحاب الكسائي : بلى ، نكني عن هذا كما كنينا عن ذاك (٣) .

ولا تعدم أن تجد نحاة بصريين يستعملون المكني الى جانب المضمر والضمير فأنت تجد من هذا في « الأصول » لابن السراج (٤) ، كما أنك قد تجد الضمير والمضمر عند الكوفيين كما جاء في قول الفرّاء :

« ... فلما لم يكن « ما » ضمير الاسم قبح دخول الباء . وحسن ذلك في « ليس » أن تقول : ليس بقائم أخوك ، لان « ليس » فعل يقبل المضمر كقولك لست ولسنا » (٥) .

ويسمي الفرّاء ضمير الفصل عماداً عند الكلام على قوله تعالى : « وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء » ٣٢ سورة الأنفال .

---

(١) معاني القرآن ١/٢٣١ ــ ٢٣٢

(٢) المصدر السابق ١/٢٩٥

(٣) مجالس ثعلب ص ٢٧٤ ــ ٢٧٥ ، والمذكر والمؤنث ص ١٦٩ .

(٤) معاني القرآن ١/٤٣

النصب والرفع ، إن جعلت (هو) اسماً رفعت (الحق) به (هو) ، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق (١) .

وجاء في « مجالس ثعلب : وقال أبو العباس : قال سيبويه : استحسن ابن جؤية في اللحن في قوله :

« هُنَّ أطهرَ لكم » (٧٨ سورة هود) لأنه يذهب الى أنه سأل . قال : والسائل لا يدخل عليه العماد ، وذهب أهل الكوفة ، الكسائي والفراء : الى أن السائل لا يدخل مع هذا ، لأنه تقريب (٢) .

٢ ــ المجهــول :

و يريد الكوفيون بهذا المصطلح « ضمير الشأن » عند البصريين .

جاء في « معاني القرآن » قول الفراء : واذا أخليت « كان » باسم واحد جاز أن ترفعه وتجعل له الفعل . وإن شئت أضمرت فيه مجهولاً ، ونصبت ما بعده فقلت : اذا كان غداً فأتنا . وتقول : اذهب وليس إلا أباك ، وأباك ، فمن رفع أضمر أحداً ، كأنه قال : ليس أحد إلا أباك ، ومن نصب أضمر الاسم المجهول فنصب ، لأن المجهول معرفة فلذلك نصبت . ومن قال : اذا كان غدوة فأتنا لم يجز له أن يقول : اذا غدوة كان فأتنا ، كذلك الاسم المجهول لا يكون منصوبه (٣) .

وقال ثعلب : إنّ عبدُ الله قامَ أمّم ، قال الفراء : إن أضمرت مجهولاً رفعت لا غير ، واذا أضمر غير مجهول رفع ونصب (٤) .

قلت إن المصطلح عند الكوفيين مادة غير مستقرة ولذلك تجد للشيء الواحد مصطلحين ، فكما يكون « المجهول » ضمير الشأن كذلك نجد أنهم استخدموا « العماد » لضمير الشأن أيضاً .

---

(١) معاني القرآن ٤٠٩/١

(٢) مجالس ثعلب ص ٣٥٩ ، وأنظر ٤٣ ، ١٣٣

(٣) معاني القرآن ٣٦٢/١ ــ ٣٦٣

(٤) مجالس ثعلب ص ٢٣٠ ــ ٢٣١

قال الفراء في الكلام على قوله تعالى « فاذا هي شاخصة أبصارُ الذين كفروا » (٩٧ سورة طه) :

تكون « هي » عماداً يصلح في موضعها (هو) فتكون كقوله : « إنه أنا الله العزيز الحكيم » (٩ سورة النمل) ومثله قوله : فانّها لا تعمى الأبصار » (٤٦ سورة الحج) ، فجاء التأنيث لأن « الأبصار » مؤنثة والتذكير للعماد . وسمعت بعض العرب : كان مرة وهو ينفع الناس إحسانهم ، فجعل « هو » عماداً (١) .

قلت : اذا كان « العماد » ضمير الفصل عند الكوفيين ، فالعماد عندهم أيضاً يسمى « الدعامة » ، وهكذا يكون ضمير الفصل مرة عماداً وأخرى « دعامة » ، وقد يكون « أمراً » ، قال ثعلب :

وقال أبو عثمان المازني : اذا قلت إن غداً يجيء زيدٌ ، على إضمار الأمر ، وتضمر الهاء فيرجع الى غير شيء .

قال أبو العباس : وكل هذا غلط ، العرب تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا تحتاج الى إضمار الأمر لان المجهول لا يحذف (٢) .

ويرد كلمة « العماد » في مصطلح آخر هو « نون العماد » الذي يقابل « الوقاية » كما في « ضربني » و « يضربني » (٣) .

٣ ــ أشباه المفاعيل :

الحال والتمييز معروفة في النحو العربي القديم ، والمفعول به أول هذه المواد ويليه المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له أو لأجله والمفعول معه .

على أن الكوفيين يرون ما حقه بالمفعولية هو المفعول به (٤) ، وما عداه شبهات بالمفعول لا مفعولات حقيقية (٥) .

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٦٢ وانظر ١/٥١ ــ ٥٢ ، ٢/٢٢٨ ، ٢٨٧ ، ٣/١٨٥ ، ٢٣٦ ، ٢٩٩ .

(٢) مجالس ثعلب ص ٢٠٠

(٣) المقرب النحوي ص ٩٤

(٤) معاني القرآن ١/٥٠ ــ ٥١ ، ١٦٦ ، ٣/٤٣ ، ايضاح الوقف والابتداء ١/١٩٩

(٥)

على أننا نجد الكوفيين يستعملون مصطلح « التفسير » للدلالة على « المفسر » .

قال الفراء في الكلام على قوله تعالى : « يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذرَ الموت » (١٩ سورة البقرة) : فنصب « حذرَ » على تفسير وقوع الفعل عليه ، لم ترد « يجعلونها حذراً » إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وفرقاً فأنت لا تعطيه الخوف من أجل الخوف فنصبه على التفسير ليس بالفعل ، كقوله ـ عزَّ وجلَّ ـ : « يدعوننا رَغَباً ورَهَباً » (٩٠ سورة الأنبياء) ، وقوله : « ادعُوا ربَّكم تضرُّعا وخُفيةً » (٥٥ سورة الأعراف) ، والمعرفة والنكرة تفسَّران في هذا الموضع ، وليس نصبه على طرح (من) (١) .

على أننا نجد « التفسير » مصطلحاً لمواد أخرى في النحو ، فقد أطلق بعض الكوفيون على « التمييز » » (٢) .

وأشار أبو حيان في « البحر المحيط » (٣) الى أن الفراء أول من سمّى التمييز تفسيراً أو مفسِّراً ثم تابعه في ذلك الكوفيون .

ومن هذا ما جاء في كلام الفراء على قوله تعالى : « إلا مَن سَفِهَ نفسَه » (من الآية ١٣٠ سورة البقرة) :

العرب توقع « سَفِهَ » على « نفسه » وهي معرفة ، وكذلك قوله : « بطرت معيشتها » (٥٨ سورة القصص) ، وهي من المعرفة كالنكرة ، لأنه مفسّر ، والمفسَّر في أكثر الكلام نكرة كقولك ضقت به ذرعاً . . . (٤)

واطلاق « التفسير » أو « المفسر » على هذه المواد المختلفة مما يؤيد ما ذهبت اليه في أول هذا المبحث من أن « المصطلح الفني » لدى الكوفيين وعلى

---

(١) معاني القرآن ١/١٧ ، ١/٧٣

(٢) أنظر المقتضب ٣/٣٢ ، والأصول ١/٢٧٢ ، ٢٧٦

(٣) ٢/٥٢٠ ، وانظر « اعراب القرآن » للنحاس ١/٣٨٧ ، ٤٣٢

(٤) معاني القرآن ١/٧٩ ، وانظر المصدر نفسه ١/٥٥ ، ٥٧ ، ١٥١ ، اصلاح المنطق ص ٢٩٦ ، وانظر ايضاً ص ٢٦٥ ، ٢٧٣ ، ٤٢٤ ، المذكر والمؤنث ص ٦٤٣ ـ ٦٤٤ ، وايضاح الوقف والابتداء ١/١١١ ، ١٢١

وأسهم الفراء شيء من تبويب وتراجم غير مستقر.

وليس في نيتي أن أعرض لسائر المصطلح الكوفي، فالانصراف يقتضي كتاباً كبيراً، ولكني آثرت أن أقف على نماذج يسيره منه لأخلص أن أهم ما تميز به الكوفيون هو أنهم جاءوا بمصطلح جديد ولكنه يفتقر الى الإحكام بدلالة هذا التبويب الواضح.

ولا يحسبن الدارس أن هذه المصطلحات انصرفت للكوفيين فقد نجد لفظ «التفسير» أو «المفسر» في «الكتاب» لسيبويه، أو «المقتضب» المبرّد، أو «الأصول» لابن السراج» (٥). كما أننا قد نجد الفراء يستعمل «الضمير» الذي يعني «المكني» في مصطلحه الخاص، ومعلوم أن «الضمير» من مصطلح البصريين.

أريد أن أقول إن «المصطلحات» لم يختص بها فريق دون آخر، ولكن الذي وقفنا عليه أن هذا المصطلح الجديد أكثر منه الكوفيّون حتى اختصوا به، وإن تخلّوا عنه أحياناً كما نشير الى ذلك مصنفاتهم.

وقد شاع أن «الخفض» مصطلح كوفي، والذي عرفناه أن الخليل قد استعمل الخفض كثيراً في «العين» كما ورد «الخفض» في «الكتاب» و «المقتضب».

وشاع أيضاً أن «النسق» مصطلح كوفي، والذي عرفناه أن «النسق» جاء في كلام الخليل في «العين» وذكره سيبويه في «الكتاب».

وشاع أن «الفعل» بمعنى المصدر من مصطلح الكوفيين، والذي وقفنا عليه أن الخليل استعمله للدلالة على المصدر في «العين».

وشاع أن «المُجرى وغير المجرى» للمنوّن وغير المنوّن من مصطلح النحويين وقد أورده الخليل في «العين».

---

(٥) الكتاب ١/١٢٩، ١٧٥، المقتضب ٣/٣٤، الأصول ١/٢٧٢، ٤٩٤.

ومثل هذا يقال في « الواقع وغير الواقع » للمتعدي واللازم .

فاذا عرفنا أن النحاة بصريين وكوفيين قد اتحدوا في المصطلح واستعمل كل منهم مصطلح الآخر ثم اذا وقفنا على أنهم لم يختلفوا في الأصول ، واختلفوا في الفروع والتعليل أدركنا أن من العسير علينا أن نسلّم بـ « مذهب كوفيّ » ثم نتجاوز هذا فندعي « مدرسة كوفية » !!

قلت : إنهم لم يختلفوا في الأصول بل اختلفوا في الفروع والتعليل . ولنقف قليلاً على كتاب « الانصاف » لأبي البركات الأنباري فنقرأ المسألة الأولى فنجد :

ان البصريين قالوا أن ضمير الفصل لا محل له من الاعراب ، في حين قال الكوفيون : أن له محلاً من الاعراب وهو التوكيد . على خلاف بين الكسائي والفراء فيما اذا كان « العماد » أي « ضمير الفصل » توكيداً لما قبله أم لما بعده (١) .

واختلفوا في مسألة الفعل والمصدر فذهب البصريون الى أن أصل الاشتقاق هو المصدر في حين ذهب الكوفيون الى أن الأصل هو الفعل .

ولو نظرت الى هذه المسألة الخلافية نظراً جديداً لوجدت أن الفعل والمصدر مادة واحدة وليس من أولية مدّعاة لأيٍّ من معاني المادتين ، واذا كان ما يستحق النظر فيما يتصل بهذه الفائدة فهو الوقوف على علاقة الأسماء المشتقة بالمصادر والأفعال فمن المعلوم أن الأصول المشتقة (المادة) أي التي هي المشتقة من المصادر والأفعال ، وأن هذه الأخيرة تولدت من الأصول المشتقة . وليس عسيراً علينا أن ندرك أن العلاقة بين « الفعل » وهو المصدر المجرد وبين « العقال » من أسماء الأدوات .

وليس عسيراً علينا أن ندرك العلاقة بين الحكمة (بفتحتين) وهي سجية

---

(١) الانصاف المسألة ذات العدد ١٠٠ ، وانظر شرح الكافية ٢/٢٧ ، والمغني ص ٦٤٠ .

توضع في فم الدابة تضبطها وتكبح جماحها ، وبين « الحِكْمة » المادة العقلية التي انصرفت في العربية الى العلوم كافة .

ومن هنا ندرك أن الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يعرض إلا للفروع ولا يتصل إلا بالتعاليل الخاص بكل منهما . ثم خلافهم في اطلاق المصطلح وما كان منه لدى الكوفيين كما بسطناه جلياً .

ولا أريد أن أنسب البصريين ذلك أني أقف منهم وقفتي الأولى : أني أعرض لمادة هم بخيرها وشرّها مؤيداً ما جاءوا به حسناً وناقداً ما قصّروا فيه ، ثم أني هنا المجموع بايجابياته وسلبياته يؤلف تراثاً نحوياً اجتهد فيه أصحابه وتعاملوا فاستحقوا الإكبار والثناء .

والثانية أني أقف من النحو القديم بصريّه وكوفّيه وقفة أخرى وذلك لأني أريد الدارسين في عالم جديد ينظر الى العلم نظراً جديداً ، وهذا النظر الجديد يهديه الى أن يكون لنا نحو جديد يتعلمه الصبيان في المدارس يفيد من العلم الحديث مادة ومنهجاً كما يعتمد على أصول قديمة لا يمكن لاي باحث أن يفرّط في شيء منها .